

تداعيات اللجوء البيئي على العلاقات الدولية وعلى الافراد

Repercussions Of Environmental Refuge On International Relations And
Individuals

ط/د مراد فائزة أ.بن يطو محمد

¹ جامعة الدكتور يحي فارس المدية الجزائر meradfl@gmail.com² جامعة عمار ثليجي الأغواط الجزائر m.benyattou@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2023/08/25 تاريخ القبول 2023 / 09 /30 تاريخ النشر: 2024/04/01

ملخص: تخلق ظاهرة اللجوء البيئي حالة من عدم الاستقرار المجتمعي والدولي، وعليه فقد برز من خلال الدراسة تأثير هذه الظاهرة على الأمن الإنساني حيث أن نزوح الأفراد إلى أقاليم توفر لهم أمانا بيئيا يشكل بالمقابل تهديدا لذلك الأمن بجميع أبعاده البيئية والصحية والقومية . كما خلقت المشكلات البيئية نزاعات قومية وصراعات دولية على الموارد الطبيعية وعلى المجاري المائية الدولية فضلا على الضغط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي على البلد المستقبل، مما جعل منظمة الأمم المتحدة تحيل مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين بمفهومه البيئي إلى مجلس الأمن كآلية تنفيذ تعالج مشكلة اللجوء البيئي كما جرى الوضع في إقليم دارفور - السودان 2004

كلمات مفتاحية: اللجوء البيئي، الأمن، السلم، الصراعات، مجلس الأمن.

Abstract:

The environmental refuge creates a state of disturbance at the national and international level; this is what has been demonstrated the influence of this phenomenon on human security, considering that the movement of individuals to territories provides them with environmental security in parallel constitutes a threat to the latter, in all its dimensions. Environmental problems also create internal and international conflicts centered on natural resources and international rivers, as well as economic, political, social pressure on the host country, is what pushed the UN to take responsibility for maintaining peace and security in its environmental concept to the security council, such as the situation in the territory of Darfur 2004.

Keywords: Environmental Refuge, Security, Peace, Conflicts, Security Council

1-مقدمة

يشهد المجتمع الدولي تغيرات متسارعة وبعد أن كان الوضع يتسم بالتطاحن بين الدول والنزاعات الداخلية التي تشكل مساسا بحقوق الأفراد والشعوب، نشأت تهديدات من نوع حديث ألا وهي التهديدات البيئية التي شكلتها إختلالات مست كل عناصر البيئة وأولها الإنسان، ولما كان كذلك فقد انعكس التدهور البيئي على حقوق الإنسان سيما للصيقة كالحق في الحياة والصحة والسلامة والحق في الغذاء، كما إنعكس على أمنه الإقتصادي والبيئي وجعله يفر هاربا من بيئته إلى بيئة أخرى أكثر أمانا، ومع أن اللاجئ البيئي يفقد الأمان ويعاني عدم الإستقرار، إلا أنه قد يخلق إضطرابا آخر في البيئة المستقبلية له كما قد يدخل في نزاع داخلي أو صراع خارجي مع السكان المحليين وهو ما يجعل ظاهرة اللجوء البيئي تشكل خطرا جعل جل الدول تحارب هذه الظاهرة بكافة الوسائل القانونية و المادية المتاحة .

وهو ما يثير تساؤلنا كالتالي: ما مدى مساس ظاهرة اللجوء البيئي بأمن المجتمعات وإستقرار الدول ؟ ولأجل الإجابة على تساؤلنا نبحت الموضوع من خلال مبحثين نخصص الأول لعلاقة التدهور البيئي بظاهرة اللجوء لنبرز في المبحث الثاني دور الآليات الدولية في مكافحة هذه الظاهرة مستخدمين المنهج الوصفي التحليلي في عرض المعلومات وتحليلها وشرح الترابط بينها والمنهج التاريخي في بعض أجزاء الدراسة .

الفرضيات :

إن اللجوء البيئي يخلق إضطرابا في المجتمع المستقبل للاجئين على المستوى البيئي و الإجتماعي والإقتصادي

إن اللجوء البيئي هو ظاهرة خلقت صراعا بين الدول على الموارد البيئية.

2. الحق في السلم والأمن الدوليين كدافع للجوء البيئي

ترتبط ظاهرة اللجوء أو النزوح البيئي أو المناخي إرتباطا وثيقا بمفهوم الأمن الدولي حيث أن التغيرات البيئية تؤثر على الأمن الإنساني فتجعل الأفراد ينزحون من إقليمهم إلى أقاليم أكثر أمانا تتوفر فيها البيئة الملائمة لحياتهم وصحتهم وسلامتهم والتمتع بحقوقهم الأصيلة كما طبعت هذه التغيرات العلاقات الدولية الحديثة بالصراع حول الموارد الطبيعية سيما الموارد المائية التي شهدت أكبر النزاعات الدولية حول المجاري المائية الدولية ولما كان إرتباط الحق في الأمن والسلم بظاهرة اللجوء البيئي كان لابد من تحليل الدوافع البيئية المتمثلة في التدهور والضرر البيئي على الفرد وعلى الدول

1.2 التهديدات البيئية كدافع لنزوح الأفراد

قد تحدث بعض الظواهر البيئية والتدهور في الوسط الطبيعي وتأثر في الأفراد بشكل سلبي فقد تدمر حياتهم أو تمس بصحتهم وسلامتهم كما قد تضرر بتمتعهم بحقوقهم البيئية وقد تدفعهم إلى الهروب من مكان عيشهم إلى مكان آخر بحثا عن وسط متوازن يستطيعون العيش داخله وهو ما يسمى باللجوء البيئي وهو ما سنبحث فيه وفي خلفيات وآثار الظاهرة

أولاً : مفهوم اللاجئين

لم تتفق المواثيق الدولية سواء المتعلقة باللاجئين ،أو الخاصة بنظام حق الملجأ على تعريف واحد أو مشترك حول اللاجئين ، بل قامت كل وثيقة بوضع تعريف للاجئ الذي تقصده بأحكامها ، وهكذا فإن الفرد الواحد قد يعتبر لاجئاً طبقاً لوثيقة دولية معينة بينما لا ينطبق عليه ذات الوصف في نظر وثيقة دولية أخرى، كذلك فإنه من الممكن أن يعتبر الشخص الواحد لاجئاً طبقاً لأكثر من وثيقة دولية واحدة ، وبعبارة أخرى ، انه لا يمكن وضع تعريف واحد بوثيقة دولية معينة ، فنقول مثلاً ، اللاجئين طبقاً لاتفاقية جنيف للاجئين العام 1951، واللاجئ في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969.... وهكذا.

اللجوء لغة : مصدر الفعل لجأ: يقال إلى الشيء والمكان يلجأ لجأ لجؤاً و ملجأ ، بمعنى لاذ به و اعتصم ، قال ابن فارس " :اللام والجيم و الهمزة " : كلمة واحدة ، وهي اللجأ و الملجأ : المكان يتلجأ إليه : يقال : لجأ و التجأ¹

اللجوء اصطلاحاً: مصطلح لاجئ ينطبق على كل شخص يجبر على ترك محل إقامته المعتادة حسب اعتداء خارجي، أو إحتلال، أو هيمنة أجنبية، أو أحداث تعكر النظام العام بشكل خطير في كل أو جزء من بلد منشأه أو جنسيته من أجل البحث عن ملجأ في مكان آخر خارج بلد منشأه أو جنسيته²

اللاجئ هو: شخص يطلب اللجوء هرباً من الخطر، وفي العلاقات الدولية نجد التعريف القانوني أكثر حصرية، وكما جرى في مؤتمر 1951 المتعلق بأوضاع اللاجئين ، يعتبر اللاجئون أفراداً في حالة خوف مبرر من الاضطهاد لأسباب عرقية، دينية، وطنية أو لانتمائهم إلى مجموعة اجتماعية أو سياسية، وقد أصبحوا نتيجة هذا الخوف خارج البلد الأم ولا يودون وضع أنفسهم في حماية ذلك البلد³

هو " كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو خارج مقر إقامته الاعتيادية، في حالة كونه عديم الجنسية ويخشى لأسباب معقولة ان يضطهد من أجل عرقه أو دينه أو إلى فئة اجتماعية أو آرائه السياسية ولا يستطيع أو لا يريد بسبب تلك الخشية أن يستظل بحماية ذلك البلد أو أن يعود إليه"⁴

كل شخص اعتبر لاجئاً بمقتضى ترتيبات 12 ماي 1926 و 30 جوان 1928، أو بمقتضى اتفاقيتي 28 تشرين الأول/أكتوبر 1933، و 10 شباط/فبراير 1938 وبروتوكول 14 أيلول/سبتمبر 1939، أو بمقتضى دستور المنظمة الدولية للاجئين⁵.

ثانياً : إشكالية تحديد المفهوم القانوني للجوء البيئي

تعد الهجرة البيئية من أكثر الظواهر إنتشاراً في الوقت الحالي بسبب التغير في المناخ، وأضحت تشكل هاجساً لدى المجتمع الدولي بسبب تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في ظل غياب رؤية قانونية لها.

أ- اللاجئ البيئي وإشكالية الاعتراف القانوني في القانونين الوطني والدولي

اللاجئين البيئيين يؤدي تعريفهم إلى مصارفة العديد من المفاهيم المرتبطة بأساسيات الموضوع كاللاجئ الايكولوجي، الهجرة المدفوعة بأسباب تغير المناخ المهاجرين لأسباب بيئية⁶ وعرفوا على أنهم مجموعات بشرية أجبروا على الانتقال إلى أقاليم دول أجنبية نتيجة وقوع كوارث بيئية أثرت بصورة مباشرة على حياتهم في هذه الأماكن.

إن مصطلح اللاجئين وإن كان حديثا في الفقه الدولي والاتفاقيات الدولية إلا أن مضمونه ومعناه ينطبق على كثير من الحالات سواء في القديم أو في العصور الحديثة ذلك أن اللجوء مرتبط ارتباطا وثيقا بالإنسان الذي يبحث عن أماكن الأمن منذ القديم.

وقد استعملت كلمة لاجئ لأول مرة في فرنسا للدلالة على البروتستانت المطرودين من فرنسا خلال القرن السابع عشر بعد إلغاء مرسوم Nantes⁷، ولم تظهر هذه الصيغة الرسمية في المواثيق الدولية مع بداية القرن التاسع عشر خاصة مع نهاية الحرب العالمية الثانية.

كما أن أمريكا اللاتينية واجهت اللاجئين عام 1889، حيث كانت إتفاقية مونتفيدو الخاصة بالقانون الجنائي الدولي أول وثيقة إقليمية تناولت اللجوء.

1. إشكالية التحديد القانوني للاجئ البيئي في القانون الدولي: يخضع مفهوم اللجوء إلى إتفاقية جنيف لعام 1951، أبرمت هذه الإتفاقية بتاريخ 28 جويلية 1951 ومتعلقة بوضعية اللاجئين إنضمت إليها الجزائر بموجب المرسوم رقم (274-63) الذي يتضمن كيفية تطبيق إتفاقية جنيف للاجئين لسنة 1951 سنة (1963) - إذ عرفت هذه الإتفاقية اللاجئ على أنه: كل من وجد وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للإضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو إنتمائه إلى فئة إجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية خارج البلاد ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف العودة إلى ذلك البلد." بناء على التعريف الوارد في إتفاقية جنيف لسنة 1951 فإن معيار تحديد مفهوم اللاجئ مبنية على عنصر الاضطهاد للعرق أو الجنس أو الإنتماء إلى فئة إجتماعية أو سياسية معينة، ومنه لا يمكن إعتبار التدهور البيئي سببا للإضطهاد الذي يمكن من خلاله الاتصاف بصفة اللجوء .

تحديد الوضع القانوني للاجئين البيئيين على مقاربة الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في الدول المستقبلية، إن قدرة الدولة في الحفاظ على مواردها الطبيعية تشكل حلقة جوهرية في عملية التنمية المستدامة، لكن التداعيات التي يفرزها تغير المناخ أصبحت تشكل هاجسا لدى المجتمع الدولي بسبب الهجرة المناخية وتأثير هذه الأخيرة على مفاهيم الأمن الإنساني والتنمية المستدامة.

وقبل الحديث عن تداعيات الهجرة المناخية على الأمن الإنساني والبيئي والتنمية المستدامة لابد من الولوج في المفاهيم لتظهر لنا فيما بعد هذه التأثيرات. أولا : مفهوم التنمية المستدامة خلق مقاربة الأمن البيئي والإنساني التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة نسبيا، تبلور الاهتمام بها في تقرير بروتلاند لسنة 1987، إذ كانت البيئة فصلا من فصول التنمية المستدامة، ومن

ثم شكل مفهوم الأمن البيئي فصلا من فصول التنمية المستدامة واعتبر هذان المفهومان جيلا جديدا من حقوق الإنسان⁸، فاصبحت البيئة والتنمية عنصرا متلازمان لتحقيق إحتياجات الأجيال الحاضرة ورفاهها مع التأكيد على حقوق الأجيال القادمة في ذات الإحتياجات والرفاه.

من هذا المنطلق تشكل البيئة العنصر الجوهري والفعال لتحقيق التنمية المستدامة، وهذه الجوهرية تظهر من خلال التعريفات التي تم تبنيها حول التنمية المستدامة.

ب. مفهوم التنمية المستدامة خلق مقاربة الأمن البيئي

أكثر التعاريف شيوعا لمفهوم التنمية المستدامة هو التعريف الذي أورده تقرير بروتلاند لسنة 1987 إذ عرفها على أنها : "التنمية التي تلبي إحتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها".

وفي تعريف آخر عرفت التنمية المستدامة على أنها : الإجراء الذي يتم بموجبه إستعمال الموارد الطبيعية والاقتصادية بشكل يتوافق مع الحاجات لإنسانية، وبطريقة تضمن الحفاظ على قدرات الأجيال المستقبلية"⁹

فالاستدامة هي الوضع المتوازن عالميا بين إحتياجات الإنسان وإحتياجات الطبيعة، نظرا لإفراط البشر في إستغلال الموارد الطبيعية مقابل القدرة المحدودة لهذه الموارد للإيفاء بتلك الإحتياجات، ومنه فالتنمية المستدامة هي تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الإقتصادية للنشاط الإنساني ضمن ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على إستعابه مع ربطها بإحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة"¹⁰.

هذه التعاريف تتفق في ضرورة العدالة بين الأجيال في التمتع بالحياة، بيد أن هذه العدالة لا تتحقق دون وضع البيئة كمحور رئيسي في عملية التنمية، ومن هنا يلقي الأمن البيئي بضلاله على عملية التنمية المستدامة . فالأمن البيئي هو ربط العلاقة المتداخلة بين البيئة والتنمية من أجل تلبية إحتياجات الإنسان، وأن تدهور الموارد الطبيعية يعني تهديد مباشر لقيمة الحياة، والنتيجة المترتبة على هذا التدهور هي إنعدام الشعور بالأمن ومن هنا يصعب تحقيق معادلة التنمية المستدامة.

والأمن البيئي كما جاء في بعض التعاريف التي قبلت بشأنه على أنه: "الأمن البيئي هو الأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات الطبيعة أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث أو سوء إدارة وعرف أيضا على أنه : "

المحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع، وتلبية إحتياجاته من دون التأثير على المخزون الطبيعي"¹¹

في تعريف آخر يحاول واضعه إدراج عناصر التعريفين السابقين بإعتبار أن الأمن البيئي هو من المصطلحات الحديثة نسبيا وأنها لم تلقى تعريف شامل له، ومنه يعرف الأمن البيئي على أنه : المحافظة على النظام البيئي العام، ومنع أية أخطار تهدد عناصر البيئة، المياه بما فيها البحر الإقليمي، الهواء وطبقات الأرض وفي تعريف أورده لجنة الأمن الإنساني على أنه: "حماية الجوهر الحيوي الحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته"، أما اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول أوردت في تقريرها الصادر عام 2001 عن مسؤولية الحماية أن الأمن الإنساني يعني: أمن الناس، أي سلامتهم البدنية ورفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية وإحترام كرامتهم وقدرهم كبشر، وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم

وحرياتهم الأساسية"¹²

تصب هذه المفاهيم في كون أن الانسان يؤثر ويتأثر بالتنمية المستدامة والأمن الانساني، ومنه نجد أن هناك علاقة تفاعلية بين مفاهيم الامن الانساني والتنمية المستدامة واللاجئ البيئي.

ثالثا :مظاهر تهديد اللاجئ البيئي لأبعاد وأهداف الأمن الإنساني والتنمية المستدامة

مما لا شك فيه أن حركة اللاجئين لأسباب بيئية تؤثر وتشكل تحدي لفكرة الأمن البيئي والتنمية المستدامة في الدول المستضيفة، ويظهر هذا التحدي من خلال التأثير الواضح على عناصر الأمن البيئي والتنمية المستدامة، وسيوضح ذلك من خلال التأثيرات التالية التي تمس مباشرة عناصر البيئة والتنمية :

أ- اللاجئ البيئي وتهديدات منظومة حماية البيئة:

لكي نحدد أنماط التأثير التي تشكل نتيجة للجوء لأسباب بيئية : تحديد ما معنى البيئة لتظهر لنا فيما بعد أنماط هذا التأثير، فالبيئة هي: "الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان، والكائنات الحية الأخرى، ويمارس فيها نشاطاته المختلفة"، وهي أيضا " مجموعة العوامل الطبيعية والكيميائية والحيوية والعوامل الاجتماعية التي لها تأثير مباشر حال أو مؤجل على الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية"¹³، وعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة سنة 1972 بالسويد-مؤتمر ستوكهولم- على أنها : " مجموعة النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الحية الأخرى والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم"¹⁴

ومن خلال هذه التعاريف فإن البيئة تشمل عنصرين الأول طبيعي يتمثل في الهواء، الماء، التربة والنباتات والحيوانات والثروات الطبيعية من غاز وبتترول ومعادن وثروة سمكية وغيرها من الثروات الطبيعية، ويتكون العنصر الثاني من مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يكون للإنسان دورا فيها. والبيئة بهذا المفهوم محمية بموجب قانون حماية البيئة والتنمية المستدامة.

تتأثر عناصر البيئة بحركة اللاجئين لأسباب إيكولوجية، من خلال إستيطان هؤلاء غالبا في مخيمات تنشأ لأسباب سياسية ولما كانت هذه المخيمات تنشأ إضطرابا لاسيما عندما يكون اللجوء فجائي كحالة الزلازل والفيضانات، فإن هذه المخيمات لا تتوفر في الغالب على المرافق الصحية، ومنه تؤدي النشاطات البيولوجية لهذه التجمعات إلى تلويث المياه السطحية وتبعها لها المياه الجوفية .

بالإضافة إلى أن تتركز مجموعات كبيرة من اللاجئين في مساحات صغيرة يؤثر على نظافة الهواء الناتجة من غبار حركة الراجلين والسيارات . أما التربة فإن الاستغلال العشوائي لها وللأشجار الموجودة بها يؤثر على سلامتها وعليه فإن المخيمات التي توضع للاجئين البيئيين تمثل مساسا مباشرا بمقومات البيئة في الدولة المستقبلة وتحدث تلوثا فيها، وأن هذا التلوث يترتب عنه آثار سلبية على الصحة العامة وعلى زيادة التكاليف الإقتصادية للدولة المستقبلة لمواجهة آثاره .

ب- اللاجئ البيئي وتهديدات الأمن الصحي

البيئة السليمة هي أهم عناصر السلامة الصحية، فهواء نقي ومياه عذبة وغذاء كاف ومسكن مناسب مرتكزات الصحة والسلامة الجسدية للإنسان، وبغياب هذه المرتكزات يكون جسم الإنسان عرضة للأمراض والأوبئة . ولما كان اللاجئين يفتقرون في الغالب إلى هذه المرتكزات، فإنهم أكثر الفئات السكانية عرضة للأوبئة والأمراض الفتاكة .

فالافتقار للأمن الغذائي وتلوث المياه والهواء في مخيمات اللاجئين يزيد من إنتشار الأمراض الميكروبية والفيروسات التي تنتقل بواسطة البعوض وغيرها من الحشرات ، وتعد الملاريا والكوليرا والايبولا والحمى الصفراء من أهم الأمراض المعدية والمهددة للصحة العامة التي يمكن للاجئين النازحين من مناطق الجفاف والتصحر أن ينقلوها إلى سكان البلد المستقبل وهي بذلك تهدد حقيقي للأمن الصحي على إقليمه

ج. اللاجئ البيئي وانتشار الفقر إختلال معادلة الأمن الإنساني والتنمية المستدامة

يعتبر الفقر من أكبر التحديات التي تواجه الأمن الإنساني والأمن البيئي والتنمية المستدامة، فالفقر أحد أسباب التدهور البيئي، وفي معناه هو غياب ملكية الأصول أو حيازة الموارد ومنه عدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية كالأكل والملبس والسكن، وهو بذلك يؤثر ويتأثر بالبيئة. يتأثر الفقر بالبيئة لأن تدهورها يعني تدهور للنمو الاقتصادي، وتصبح بذلك الدولة غير قادرة على توفير الخدمات لمواطنيها كالتعليم والعمل والغذاء والماء والمأوى وغيرها كما يتعرض السكان إلى سوء التغذية وما ينجر عنه من الجوع وتفشي الأمراض، فهناك تلازم بين سوء التغذية والفقر وعدم وجود الماء النقي والكافي. ويؤثر الفقر في البيئة من خلال السعي إلى توفير الاحتياجات الملحة التي يتم الحصول عليها في كثير من الأحيان من خلال القيام بممارسات من شأنها الإضرار بالبيئة، كالإفراط في الصيد دون ترك المجال للتكاثر، الاندفاع نحو الأراضي الهامشية بسبب قلة الموارد وازدياد عدد الفقراء الأمر الذي يؤدي إلى تدمير الأراضي في الغابات وحرث المنحدرات، وهذه العوامل كلها تؤدي إلى تدهور البيئة.¹⁵

ولما كان الأمن البيئي هو حماية الطبيعة والحفاظ على البيئة من إستعمار الإنسان، فإن هناك علاقة وثيقة بين اللاجئ البيئي والفقر والتي تأثر بطريقة آلية على الأمن البيئي والإنساني والتنمية المستدامة في الدولة المستقبلية.

د. اللاجئ البيئي وتهديدات الأمن القومي

ينشأ تهديد اللاجئ البيئي لأمن الدولة المستقبلية عندما لا تقدر هذه الأخيرة على التعامل مع التدفقات الكبيرة للمهاجرين إليها، إذ أن العدد الهائل لهؤلاء المهاجرين يتجاوز في الغالب قدرة الدولة على التكفل بهم، لا سيما إذا كانت الدولة المستقبلية دولة نامية .

ومن هذا المنطلق فإن الدولة المستقبلية تتضرر في ممتلكاتها نتيجة الإفراط في إستخدام المواد المحلية وحدوث نزاعات بشأن هذا الاستخدام بين السكان المحليين واللاجئين، بالإضافة إلى زيادة الأعباء على النظم الصحية والاجتماعية والاقتصادية للدول المستضيفة، مما يؤثر سلبا على الإطار الاجتماعي العام في الدولة والذي بدوره يبلور ويساعد على نشوب الصراعات.¹⁶

إضافة إلى ما سبق فإن اللاجئين لأسباب بيئية يجلبون في الغالب ممارسات زراعية وعادات وأديان مختلفة، تؤدي إلى اضطراب في التوازن العرقي في المناطق المستقبلية وبالتالي حدوث إشتباكات بين الجماعات العرقية ويؤدي هذا الأمر إلى تهديد الأمن والاستقرار في دولة اللجوء، وتبعاً لذلك تتأثر عملية التنمية في الدولة.

يشكل اللجوء ضغطاً إقتصادياً واجتماعياً بالنسبة للدولة المستقبلية، وهذا الضغط ناتج عن الارتباط الوثيق بالجانب البيئي والأمني فالبعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي والأمني هي أبعاد متداخلة فيما بينها ولا يمكن تصور عملية إنحائية بإختلال أحد هذه الأبعاد .

ولما كان اللاجئين البيئي له تأثير مباشر وغير مباشر على التلوث البيئي والتهديد الأمني، فإن الدولة المستقبلية تصرف مبالغ كبيرة من أجل إعادة التوازن وهذا في حد ذاته عبء إقتصادي يضاف إلى تكاليف الرعاية الصحية وتوفير المأكل والمشرب لهؤلاء اللاجئين في إطار إحترام الدولة لحقوق الإنسان ومنه يشكل هذا الجانب عبئاً إضافياً على الدولة في جميع المجالات .

رابعا : اللجوء البيئي والأمن الانساني

اعتبرت الأمم المتحدة أن مشكلة اللاجئين بشكل عام، ذات مكانة بارزة ضمن جدول أعمالها، حيث أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأولى المنعقدة في عام 1946 على مبدأ أساسي حول مسألة اللجوء بأنه " لا يجوز إرغام أي لاجئين أو أشخاص مشردين على العودة إلى بلدتهم الأصلي إذا أعربوا بصورة نهائية وقطعية عن إعتراضات مقبولة على ذلك"¹⁷

كما أكدت المادة الرابعة عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 أن " لكل فرد الحق في أن يلجأ لبلاداً أخرى أو يحاول اللجوء إليها هرباً من الإضطهاد"¹⁸

يعد اللجوء البيئي تحد من تحديات الأمن الإنساني للأفراد الذي يحمل في طياته مفهوم الأمن الغذائي والأمن الصحي والذي يتأثر بتدهور الموارد الطبيعية جراء التصحر وشح المياه والكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات وغيرها فتصبح تهديداً للسلم والأمن والأمان وتدفع بهم للهجرة البيئية، كما أن التوطن في دول أخرى له تأثير على أمن هؤلاء المهاجرين فأغلبية اللاجئين يتوطنون مخيمات لا تحوي أدنى الشروط الصحية في بيئة ملوثة بجميع عناصرها (الهواء، التربة، الماء) مما يترك آثاراً سلبية على الصحة العامة للاجئين و يهدد الصحة العامة لسكان البلد المستقبل، هذا الوضع يسبب في أغلب الأحيان نزاعاً بين اللاجئين والسكان المحليين وزيادة الأعباء الاجتماعية والإقتصادية والصحية للدولة المستقبلية، الأمر الذي جعل منظمة الهجرة العالمية تضع عدة برامج للتعامل مع قضايا اللاجئين البيئيين منها برنامج الحد من الهجرة البيئية عن طريق التكيف مع تغير المناخ وهو من أكثر البرامج فعالية للتعامل مع التدهور البيئي الناتج عن التغيرات المناخية طويلة الأجل من خلال إعادة تأهيل هذه المناطق، فضلاً على دور الإتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية .

2.2 التهديدات البيئية كدافع للصراعات الدولية

يعتبر اللجوء البيئي من الأسباب الرئيسية لخلق صراعات بين الدول فالتدهور المناخي و إستنزاف الموارد الطبيعية بفعل الإنسان قد يؤديان للصراعات بين الدول تبدأ بنزاع بيئي حول التنافس عن الثروات الطبيعية أو حالة التشارك الإقليمي لإستغلالها أو زيادة أعباء الدولة في حالة اللجوء إليها وتنتهي إلى صراع سياسي خصوصا بالنسبة للدول النامية.

ومع إتساع رقعة التدهور البيئي على المستوى العالمي، تزايد الإهتمام بالحديث عن العلاقة بين البيئة والنزاع الدولي بل أصبحت موضوعا رئيسيا في الدراسات الأمنية، ففي العام 1989 تم نشر 10 مقالات على الأقل حول الموضوع خلال شهر واحد، كما أن احتمال تسبب الأخطار والتهديدات البيئية في قيام نزاعات دولية متعددة بتعدد هذه الأخطار

يمكن أن يشكل عدم الإستقرار البيئي حلقة من سلسلة أسباب النزاع وأحيانا يلعب دور المحضر لهذه jean marc LAVIEILLE يقول « النزاعات » ويقصد بعدم الإستقرار البيئي على وجه الخصوص ندرة المياه وتغير المناخ وهو ما حصل سنة 1984 حيث لجأ حوالي 10 ملايين شخص أفريقي من مختلف مناطق أفريقيا بسبب الجفاف والمجاعة إلى تنزانيا الأمر الذي هدد السكان المحليين والإستقرار السياسي والأمني لتنزانيا فما كان منها إلا أن قامت بإجلائهم**

الفرع الاول: المشكلات البيئية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين

يمكن القول ان التحديات البيئية تصدّرت قائمة إهتمامات المجتمع العالمي خاصة في ظلّ المتغيّرات البيئية العالمية الناجمة عن الانشطة البشرية أو الكوارث الطبيعية، وأضحّت ضمن القضايا المحورية، كقضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب.

وفقا لهذا ظهرت العديد من الطروحات المختلفة لخبراء البيئة، والتي تربط بين المشكلات البيئية و الاستقرار السياسي والامني للدول، وهذا ما اثار الشك والتساؤل عما إذا كانت النماذج التي طرحتها الهيئات الحكومية الدولية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقاريرها حول تغير المناخ وتداعياته المختلفة، تعكس واقع هذه المتغيّرات الحقيقي، وكذلك منها ما يؤكّد حقيقة الواقع البيئي الخطير في العالم، وأن إستمرارية هذا التدهور البيئي سوف تؤدّي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين ، في النقاط التالية يكن ايجاز أهم التحديات والمشكلات البيئية التي تهدد السلم والامن الدوليين على النحو التالي:¹⁹

أولاً: التلوث البيئي

إن مشكلة التلوث البيئي أضحت منافسة للمشاكل الأخرى التي بدأ العالم في مواجهتها حيث بدأ التخوف من أن الخزانات البيئية بدأت تمتلئ عبر مساحات واسعة ويكون من الصعب إزالتها، فقد بدأ القلق من تزايد تركيز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن احتراق الوقود الأحفوري مما يهدد بارتفاع درجة حرارة الأرض وإذابة الثلوج وفيضان المياه على المناطق الساحلية، كما يرتبط التلوث البيئي بنمو النشاط الإنتاجي فطالما أن النشاط الاقتصادي ينمو فلا بد وأن حجم التلوث يزداد مع زيادة مستوى النشاط الصناعي²⁰

تماشياً مع هذا، وفي ظل انعدام تزايد الفعالية وإعادة استخدام النفايات وإعادة تدويرها، سيستمر إرتفاع أحجام النفايات العالمية بسرعة إضافة إلى تلوث التربة والمياه والهواء

ثانيا: التغير المناخي

لقد شكّل التغير المناخي وتبعاته، تهديداً للأمن والسلم الدوليين على أصعدة عديدة، فشّح الموارد الطبيعية الناجمة عن التصحر والجفاف، وارتفاع منسوب المياه، على سبيل المثال، يؤدي إلى نقص في موارد المياه الصالحة للاستخدام والغذاء، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة النزاعات والهجرة²¹

ينجم التغير المناخي عن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، والتي عجزت البيئة فيها عن الإيفاء بالاحتياجات البشرية غير المحدودة، مما أحدث مشكلة التغيرات المناخية الكبيرة التي أصابت البيئة وكانت الدول الكبرى والصناعية هي المتسبب الرئيسي فيها لامتلاكها الموارد والامكانيات البشرية اللازمة لمباشرة هذه الأنشطة، والتي من أبرزها ثقب الأوزون والإتساع الذي يشهده وما يسببه من تهديد للأمن البيئي الجماعي للدول²²

ثالثا: تضرّر النظام الإيكولوجي

أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خلال المؤتمر الإقليمي لغرب آسيا في 2008/05/22 العالمي للتنوع البيولوجي، تحت شعار " الزراعة والتنوع البيولوجي" إلى أهمية التنوع البيولوجي على كوكب الأرض، كما حذّر من فقدان الهائل للموارد البيولوجية وانقراض العديد من الأنواع والأصناف الحية التي لا تعوّض، بوتيرة غير مسبوق في تاريخ البشرية، فطوال الخمسين عامًا الماضية بدّل البشر النظم البيئية على نحو أسرع وأكبر من أي وقت مضى، ومما يزيد الوضع سوءًا زيادة عدد سكان العالم المتوقعة، والتي قد تصل إلى 50% بحلول سنة 2050 ما قد يؤدي إلى انتشار مزيد من الجوع وسوء التغذية والفقر والمرض والصراعات على أنواعها²³.

كما أن إستنزاف طبقة الأوزون تعتبر الأنشطة الإنسانية من العوامل الرئيسية في عملية تدمير طبقة الأوزون، فالتأثيرات التي تفوق سرعة الصوت ما تبعته من حرارة عالية من محركاتها تحول النيتروجين والأكسجين في الغلاف الجوي الى أكسيد النيتروجين وترسبها على ارتفاع قد يصل الى 20 كم ومن ثم تصبح عاملا فاعلا في تدمير الأوزون، كما وأن مركبات الكربون الكلورية الفلورية التي هي من صنع الإنسان تبقى معلقة في طبقات الجو لمدة طويلة لأنها خاملة في أسفل الغلاف الجوي، وتقوم الأشعة فوق البنفسجية بتدمير مركبات الكربون الكلورية الفلورية وتطلق منها كلورا ذريا يقوم بدوره بمهاجمة الأوزون، مما يشكل أول اكسيد الكلور الحر الذي يتفاعل بسرعة لتوليد الكلور²⁴

3. الآليات الدولية لمكافحة عدم الإستقرار البيئي والأمني -مجلس الأمن-

تحافظ منظمة الأمم المتحدة على الأمن والسلم الدوليين من خلال جهازها التنفيذي المتمثل في مجلس الأمن وفقا لاختصاصاته المحددة في الفصل السابع من الميثاق فهو الأداة التي تحل بها كافة الإشكالات المتصلة بعدم الإستقرار الدولي وبعدها كانت مهامه عسكرية بحتة توسعت حديثا لتواكب تغير المجتمع الدولي وأدرج البيئة في صلب إهتماماته فكيف تعامل مع القضايا البيئية سيما ظاهرة النزوح البيئي استنزاف الموارد الطبيعية والبيئية.

1.3 دور مجلس الأمن الدولي في معالجة مشكل اللجوء البيئي

أشار بعض الخبراء إلى أن تزايد النشاط الاقتصادي العالمي وحدوث تغيّرات شاملة في المناخ، سيؤديان إلى استنزاف موارد المواد الخام الطبيعية والمائية والحيوية في العالم، كما أبدوا قلقهم على نحو خاص من أوضاع أدت فيها الموارد الطبيعية والبيئية دورًا في إثارة نزاع أو إذكائه²⁵

الإحتباس الحراري تبرز ظاهرة الإحتباس الحراري الناتجة عن ارتفاع نسبة الانبعاثات التراكمية للغازات الدفينة كأهم هذه الظواهر والتحديات المناخية التي تواجه العالم، لما لها من اثار مدمرة على انحاء كبيرة من العالم جعلت منه اكثر دفئا مما صاحبه موجات من الجفاف والفيضانات والطقس المتقلب الذي هدد الامن الغذائي والقطاع الاقتصادي وتسبب في انقراض انواع كثيرة من الحيوانات،²⁶

لما كان مفهوم تحديد السلم الدولي مفهوما عاما طبقا للمادة التاسعة والثلاثون (39) فقد منحت لمجلس الأمن الحرية والسلطة التقديرية في إضفاء صفة التهديد على ما يراه من أوضاع دولية حالة، وهو ما طبق في عدة حالات دولية مثل الأعمال الإرهابية وغيرها من الحالات التي لم يتم ذكرها في الميثاق، وعليه ووفق إجتماع رفيع المستوى لمجلس الأمن في جانفي 1992، تناول المفهوم الواسع للأمن والسلم الدوليين حيث نص على مايلي إن غياب الحروب بين الدول لا يعني إستتباب الأمن بالضرورة فلقد أصبحت المصادر غير العسكرية كعدم الإستقرار تشكل تهديدا »

للأمن وتتمثل هذه المصادر في المجالات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والبيئية «وبالنسبة لمدى تناسب تدابير مجلس الأمن وحماية البيئة وبالنظر إلى خصوصية البيئة والتي تجعل الأخطار والإختلالات البيئية تتسم بخصوصية علمية وفنية دقيقة تتطلب حماية وقائية وعلاجية فإن عمل مجلس الأمن بات عملا غير إعتيادي لابد من توافقه مع هذا الوضع الخاص، هته الصلاحية التي تجد أساسها القانوني في المادة أربعين(40)و (41) من الميثاق التي وسعت من مدى التدابير المؤقتة الممكن إتخاذها من طرف مجلس الأمن والتي يمكن تطبيقها في ما يخص المسائل البيئية خصوصا في التعامل مع ظاهرة اللجوء البيئي.م 40-41ميثاق

2.3 حالات لتدخل مجلس الأمن في الحد من الإنتهاكات البيئية

نظرا للإختلالات البيئية التي حدثت منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي جراء أسباب طبيعية وأخرى صناعية تسبب فيها البشر هددت صحة وسلامة البشرية وخلقت تلوثا عابرا للحدود هدد البشرية ، كان تدخل مجلس الأمن ضرورة للمحافظة على أمن الأفراد وخلق حالة من السلم بين الدول، ومن الحالات الدولية التي تدخل فيها -أزمة دارفور- ففي مقال نشر للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حول تغير المناخ والنزاع في دارفور أكد فيه أن أزمة دارفور بدأت بأزمة إيكولوجية وبأن التغير المناخي والجفاف في جنوب السودان والندرة الحادة في المياه والغذاء أهم أسباب قيام الصراع، فالتغير المناخي تسبب في الهجرة الجماعية للبحث عن ظروف حياة أفضل والتي كانت سببا للنزاع، وقد تدخل مجلس الأمن في أزمة دارفور بعد أن إعتبر الوضع في السودان تهديدا للأمن والسلم الدوليين تدخل عسكريا كما أرسل قوات

لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة لأجل المساعدات الإنسانية وتهيئة ظروف أمنية ملائمة ومحاولة إعادة اللاجئين والمتمردين داخلها لأقاليمهم وفقا للقرار رقم 2004/1556 و القرار 2005/1590 والقرار 2005 /1593²⁷.

4.الخاتمة :

نخلص إلى أن العلاقة بين التهديدات البيئية واللجوء البيئي والمساس بالأمن والسلم الدوليين هي علاقة طردية فإن خيار النظم البيئية يؤثر على حياة الأفراد ويفقددهم الإحساس بالأمان، سواء في أقاليمهم أو الأقاليم التي فروا إليها مما يدخلهم في اضطرابات ونزاعات داخلية في حال كان اللجوء داخل نفس البلد أو صراعات دولية ومشاكل إقتصادية وسياسية وبيئية بينهم وبين السكان المحليين وبين سلطات البلد المستقبل، وهو ما شهدته كافة حالات اللجوء البيئي. ويشكل الاعتراف القانوني الدولي بتهديد ظاهرة اللجوء البيئي للأمن والسلم سببا لتدخل مجلس الأمن الدولي في جل الحالات كآلية تنفيذية تحفظ السلم بما له من صلاحيات و إختصاصات منحت له وفق ميثاق الأمم المتحدة وهو ما أعطى لظاهرة اللجوء البيئي مداها القانوني وأبرز بعدا من أبعادها المتداخلة وهو المساس بالأمن والإستقرار في أي بقعة من بقاع الأرض وهو ما رأيناه من تدخلاته خاصة في القارة الإفريقية لفض الكثير من النزاعات الداخلية كالسودان والدولية كدولة تنزانيا وإذ نؤكد أنه من أصعب تداعيات اللجوء الناجم عن التدهور البيئي هو المساس بالأمن الإنساني وبإستقرار العلاقات الدولية فهي مشكلة أعمق من مجرد البحث عن البيئة الآمنة بل هي ضرب لإستقرار المجتمعات وهي سبب حديث للصراعات الدولية التي تنذر بالحروب.

فضلا على عدم وجود نظام قانوني شامل يعالج اللجوء البيئي بصورة وقائية و أخرى ردعية.

كما يظل تدخل مجلس الأمن الدولي تدخلا إستثنائيا يخضع لسلطته التقديرية في إعتبار حالة اللجوء تهديدا للسلم الدولي أم لا الأمر الذي جعل معالجة الظاهرة قاصرة عن حماية الأفراد وحماية البيئة وتقنين السياسات الدولية .

الهوامش

¹ وليد خالد الربيع، اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي والقانون الدولي دراسة مقارنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، ص 08

² اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمشاكل اللاجئين في إفريقيا لعام 1974

³ مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 349

⁴ عبد الحميد الوالي، حماية اللاجئين في العالم الغربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 18، 2002، ص 23

⁵ اعتمدها يوم 28 تموز/يوليه 1951 مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي دعتة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الانعقاد بمقتضى قرارها 429 د-5 المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1950 تاريخ بدء النفاذ: 22 نيسان/أبريل 1954، وفقا لأحكام المادة 43

⁶ ضيف الازهر، الهجرة البيئية رؤية سوسولوجية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 12، 2015، ص 125

⁷ سليم معروق، حماية اللاجئين زمن النزاعات المسلحة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي الإنساني، جامعة الحاج لخضر، 2008-2009، ص 18

⁸ مروان يوسف الصباغ، البيئة وحقوق الانسان، الدراسات للنشر والاعلام والتوزيع، لبنان، 1993، ص 21

⁹ فلاح صالح عمر، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 03، العدد 03، 2004، ص 12

¹⁰ عبد الله بن جهمان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق غفي استغلال الموارد الطبيعية وحماية الحق في البيئة، مجلة الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، بدون ذكر سنة النشر، ص 191.

¹¹ عطية طارق إبراهيم الدسوقي، الأمن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009، ص 52

¹² صفية إدري، دور المنظمات الدولية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر 2012، ص 42.

¹³ محيمر عبد العزيز، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، دار النهضة العربية، مصر، 1986، ص 19

¹⁴ ضيف الازهر، مرجع سبق ذكره، ص 131

¹⁵ أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، التكافل الاجتماعي البيئي، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 49

¹⁶ نجم عبود، البعد الاخضر، للأعمال، المسؤولية البيئية لشركات الأعمال، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2008، ص 85.

¹⁷ مكينة مريم، اللجوء البيئي في إطار القانون الدولي، المؤتمر الدولي العلمي: الأزمات العالمية المعقدة والكوارث يشهدها عام 2023 :

دراسات استشرافية، ماي 2023، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ص 82-83

¹⁸ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948

¹⁹ نصير خلفه، انعكاسات التهديدات البيئية على السلم والامن الدوليين منطقة الساحل الافريقي أنموذجا، مجلة البحوث العلمية في

التشريعات البيئية، المجلد 11، العدد 02، 2021، ص 91

²⁰ بوسكار ربيعة، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص 47

²¹ نصير خلفه، مرجع سبق ذكره، ص 92

²² مرغني حيزوم بدرالدين، الامن الجماعي البيئي-دراسة في المفاهيم والتحديات-المجلة الجزائرية للامن والتنمية، المجلد 09، العدد 16،

جانفي، 2020، ص 432

²³ نصير خلفه، مرجع سبق ذكره، ص 93

²⁴ بوسكار ربيعة، مرجع سبق ذكره، ص 48-49

²⁵ نصير خلفه، مرجع سبق ذكره، ص 93

²⁶ مرغني حيزوم بدرالدين، مرجع سبق ذكره، ص 432

²⁷ تداعيات أزمة دارفور في أعقاب قرار مجلس الأمن 1706

Vu21/07/202315 :00

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Darfur/sec17.doc_cvt.htm

قائمة المراجع

1. أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، التكافل الاجتماعي البيئي، دار النهضة العربية، مصر، 2001

2. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في

10 كانون الأول/ديسمبر 1948

3. بوسكار ربيعة، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016
4. تداعيات أزمة دارفور في أعقاب قرار مجلس الأمن 1706
21/07/2023 15:00
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Darfur/sec17.doc_cvt.htm
5. سليم معروق، حماية اللاجئين زمن النزاعات المسلحة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي الإنساني، جامعة الحاج لخضر، 2008-2009
6. صفية إدري، دور المنظمات الدولية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر 2012
7. ضيف الازهر، الهجرة البيئية رؤية سوسولوجية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 12، 2015
8. عبد الحميد الوالي، حماية اللاجئين في العالم الغربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 18، 2002
9. عبد الله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق غفي استغلال الموارد الطبيعية وحماية الحق في البيئة، مجلة الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، بدون ذكر سنة النشر
10. عطية طارق إبراهيم الدسوقي، الأمن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009
11. فلاح صالح عمر، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 03، العدد 2004، 03
12. مارتن غريفش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008م
13. محيىم عبد العزيز، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، دار النهضة العربية، مصر، 1986
14. مرغني حيزوم بدرالدين، الامن الجماعي البيئي-دراسة في المفاهيم والتحديات-المجلة الجزائرية للامن والتنمية، المجلد 09، العدد 16، جانفي، 2020
15. مروان يوسف الصباغ، البيئة وحقوق الانسان، الدراسات للنشر والاعلام والتوزيع، لبنان، 1993
16. مكينة مريم، اللجوء البيئي في إطار القانون الدولي، المؤتمر الدولي العلمي: الأزمات العالمية المعقدة والكوارث يشهدها عام 2023 : دراسات استشرافية، ماي 2023، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية.
17. نجم عيود، البعد الاخضر، للأعمال، المسؤولية البيئية لشركات الأعمال ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2008
18. نصير خلفه، انعكاسات التهديدات البيئية على السلم والامن الدوليين منطقة الساحل الافريقي نموذجاً، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 11، العدد 02، 2021
19. وليد خالد الربيع، اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي والقانون الدولي دراسة مقارنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت